منوعات

MEDIA

أخبار

وصل الاثنين إلى فلوريدا الأميركية الأعضاء الأربعة في مهمة تابعة لشركة سبايس إكس تمثل مرحلة جديدة من استكشاف الفضاء التجاري من خلال أول مهمة سير في الفضاء من تنظيم القطاع الخاص، قبل إطلاق رحلتهم خلال الأسبوع المقبل.

نشرت مواقع موالية لروسيا تقدم نفسها على أنها مواقع «إخبارية» أميركية أخباراً كاذبة لا أساس لها عن الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرّرة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ومن بينها أنّ الديمقراطيين خطّطوا لاغتيال الرئيس السابق دونالد ترامب.

تتصدى شركات التكنولوجيا العالمية لمحاولات شبكات الاتصالات الهندية إخضاع خدمات شبكة الإنترنت لتنظيم أكثر صرامة، وترفض الحجج القائلة إن مثل هذه التدابير ضرورية لخلق «فرص متساوية» ومعالجة مخاوف الامن القومي.

كشفت «غوغل» عن ميزة دعم عرض خرائطها من دون اتصال بالإنترنت في ساعاتها الذكية الجديدة «بيكسل ووتش 3». الميزة تتيح للمستخدمين التنقل باستخدام ساعتهم الذكية حتى في حال عدم توفر اتصال بالإنترنت أو عدم الاتصال بهاتف ذكي.

في غضون عام من إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، واجه مئات الأشخاص تهماً بموجبه، وارتفعت الأصوات المطالبة بإلغائه أو تعديله لما يمثله من تهديد لحرية التعبير

قانون الجرائم الإلكترونية الأردني: الحلّ بالإلغاء أو التعديل

عمّان ـ **أنور الزيادات**

بعد نحو عام من صدور قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، لا تزال ترتفع الأصوات المطالبة بتعديله أو إلغائه، خاصة بعد توقيف عدد من الناشطين السياسيين والصحافيين بموجبه. ففي 13 أغسطس/آب 2023، أصدر الأردن قانوناً جديداً للجرائم الإلكترونية تضمن تعديلات كبيرة على قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015، وسّعت نطاق الجرائم والصلاحيات التي تسمح للمدعي العام بتحريك الدعاوى القضائية ضد الأفراد من دون شكوى شخصية عندما يكون الجرم المنسوب إليهم يتعلق بشخصيات أو هيئات حكومية. واستحدث القانون عقوبات غليظة على جرائم فضفاضة الصياغة، من قبيل «نشر أخبار كاذبة»، و«إثارة الفتنة»، و«استهداف السلم المجتمعي»، و«ازدراء الأديان». ومن أبرز نصوص القانون التي واجهت اعتراض مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والناشطين الحقوقيين هي تلك التي تنص على «معاقبة كل من قام قصداً بإرسال، أو إعادة إرسال، أو نشر بيانات أو معلومات، من طريق الشبكة المعلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو الموقع الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي، تنطوي على أخبار كاذبة أو ذم أو قدح أو تحقير أي شخص، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تقلّ عن 5 آلاف دينار (7 آلاف دولار) ولا تزيد على 20 ألف دينار (28 ألف دولار)، أو بكلتا هاتين العقوبتين».

وفي هذا السياق، جددت منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي مطالبتها للسلطات الأردنية بـ«إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية أو إجراء تعديلات جوهرية عليه حتى ينسجم مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان». وقالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية آية مجذوب، في بيان، إن «توجيه الانتقادات لسياسات الحكومة وأفعالها هو شكل مشروع من أشكال التعبير عن الرأي لا يجوز تجريمه. يجب على الأردن فوراً إسقاط كل التهم الموجهة إلى الأفراد الذين يخضعون للتحقيق أو الملاحقة القضائية لمجرّد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير».

وكانت المنظمة، ومقرها لندن، وثقت حالات 15 فرداً تعرضوا للملاحقات القضائية بموجب القانون الجديد بعد انتقادهم للسلطات على الإنترنت. وفي جميع هذه الحالات، «انتهكت السلطات حقوق المدعى عليهم، بما في ذلك من خلال إلقاء القبض عليهم بدون أمر قضائي، والتقاعس عن إبلاغهم بأسباب استدعائهم أو التهم الموجهة إليهم، وإخضاعهم للاستجواب في غياب محامين، واستخدام أساليب الإكراه المعنوي والترهيب أثناء التحقيق معهم أو محاكمتهم»، وفقاً للمنظمة. كما أفادت المنظمة بأن السلطات الأردنية «وجهت التهم إلى المئات من الأشخاص بموجب قانون الجرائم الإلكترونية بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي تنتقد السلطات، أو تعرب عن مشاعر التأييد والتضامن مع فلسطين، أو تنتقد اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل، أو تدعو إلى مظاهرات سلمية وإضرابات عامة»، وذلك بين أغسطس 2023 وأغسطس 2024.

في ديسمبر/ كانون الأول 2023 مثلاً، استدعت السلطات الأردنية الناشط مجد الفراج، للتحقيق معه بشأن شعارات مؤيدة للفلسطينيين نشرها على منصات التواصل الاجتماعي. ووجهت إليه التهم بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، ولكن برّأته إحدى محاكم الصلح لاحقاً. وفي 19 مارس/آذار 2024، ألقي القبض عليه مجدداً أثناء مشاركته في تظاهرة مناصرة للفلسطينيين الذين ترتكب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم حرب إبادة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في غزة، وأودع رهن الاحتجاز الإداري لمدة 40 يوماً. وقال الفراج، المرشح لانتخابات مجلس النواب المنتظرة في 10 سبتمبر/ أيلول المقبل، لـ«العربي الجديد»: «نحن مع قانون لا يغتال الشخصيات ولا يكمم الأفواه ويسخر لخدمة السياسات الحكومية». وأضاف أن القانون هدفه «حماية الشخصيات الحكومية، وعدم السماح للرأي الآخر بالتعبير عن نفسه، ومنع تجذر حرية التعبير في إرساء تقاليد ديمقراطية حقيقية». ودعا إلى «إعادة النظر في جميع النصوص الفضفاضة في القانون، وأن يطبق القانون على الجميع، وليس فقط عندما تمس الشخصيات الحكومية، وأن يطبق على من يتعرض لشخصيات معارضة». ومن جهته، قال خبير قوانين الإعلام والحريات والرئيس السابق للجنة شكاوى الإعلام المرئي والمسموع في الأردن، يحيى شقير، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك قواسم مشتركة بين قوانين الجرائم الإلكترونية حول العالم، لمكافحة الابتزاز والاحتيال... لكن تنفرد قوانين الدول غير الديمقراطية، ومنها القانون الأردني، بتجريم أفعال تقع تحت خانة حرية الرأي والتعبير السياسي، وفرضت على المخالفين عقوبات مغلظة بالحبس وغرامات فلكية من أجل حماية المسؤولين الحكوميين». وأفاد بأنه بعد عام من إقرار القانون «يقبع في السجون عدد من الصحافيين والحزبيين والناشطين، ومنهم نساء، بسبب آراء لهم في القضايا العامة، والأخطر أن القانون يتيح التوقيف (الحبس الاحتياطي) في هذه القضايا قبل صدور قرار قضائي من المحاكم». وأشار إلى أن بعض الناشطين أغلقوا حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي بعد إقرار القانون، أو قللوا من منشوراتهم بسبب زيادة الرقابة الذاتية عندهم. ودعا إلى «إبقاء القانون مع إجراء تعديلات جوهرية على المواد 15 و16 و17 و21 من القانون والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة».

واجه مئات الأشخاص تهماً بموجب القانون في غضون عام

خلال تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في عمّان، 28 مارس 2024 (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

وفي السياق نفسه، قال نائب رئيس لجنة الحريات في حزب جبهة العمل الإسلامي، المحامي عبد القادر الخطيب، والذي تابع العديد من القضايا المتعلقة بالقانون خلال الفترة الأخيرة، لـ«العربي الجديد»،» إن العتب الأكبر يقع على مجلس النواب بإقرار مثل قانون كهذا، فهو يتشابه مع قانون منع الإرهاب وقانون منع الجرائم، وفي بعض مواده عودة لفترة الأحكام العرفية». وأضاف الخطيب: «هذا القانون أصبح كالسيف المسلط على رقاب الأردنيين، خاصة من يناقشون بحرية ما يصدر من قرارات أو خطوات حكومية، ومنهم الكاتب أحمد حسن الزعبي الذي اعتقل في يوليو/تموز الماضي، بالاستناد إلى حكم قضائي صدر بحقه قبل عام، وحُكم عليه بموجبه بالسجن لمدة عام بسبب منشور على فيسبوك». ودعا إلى «إلغاء القانون أو على أقل تقدير تعديله». ودعا المركز الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشكل مجلس أمنائه بمرسوم ملكي، في تقريره السنوي لحالة حقوق الإنسان للعام 2023، الحكومة والجهات المعنية إلى إدخال تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية، أبرزها الاكتفاء بما يتعلّق بجريمة الذم والقدح والتحقير بالقواعد العامة الواردة في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته، وذلك لكفاية النصوص الواردة في قانون العقوبات وتجنّباً للتكرار التشريعي وتأكيداً لترسيخ عدم التوقيف. كذلك، شدّد المركز على ضرورة ضبط توصيف الأفعال الجرمية والمصطلحات الواردة في عدد من نصوص القانون، خصوصاً ما يتعلّق بخطاب الكراهية والأخبار الكاذبة واغتيال الشخصية، منعاً للتوسّع في عملية التجريم وذلك حماية لحرية التعبير.

في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2024 الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود، احتل الأردن المرتبة 132 من أصل 180 دولة. وحذرت المنظمة من أن «المملكة تواصل تقييد حرية الإعلام، حيث تجد الصحافة الأردنية نفسها عالقة بين مطرقة الرقابة الذاتية وسندان الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطات». ورأت أن قانون الجرائم الإلكترونية «يتيح للسلطات تشديد الرقابة على وسائل الإعلام عبر الإنترنت، مما يدفع الصحافيين إلى هاوية الرقابة الذاتية. وبذرائع أمنية، تلاحق السلطات الصحافيين بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي يلفه الغموض التام».

رقابة على التضامن مع الفلسطينيين

وثقت منظمة العفو الدولية في الأردن حالات ناشطين وصحافيين أخضعوا للاستجواب أو الملاحقة القضائية، أو كليهما، بسبب تغطيتهم تظاهرات التضامن مع الفلسطينيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو إعادة نشر منشورات على منصات التواصل الاجتماعي تدعو للتظاهر، أو تبادل مقاطع فيديو، أو الظهور في مقاطع فيديو تظهر منع وقمع السلطات للمتظاهرين السلميين، وكذلك حالة استجوبت فيها السلطات شخصاً من أجل الحصول على أسماء الأشخاص الذين دعوا إلى تلك التظاهرات.

في إحدى الحالات، ألقت قوات الأمن القبض على الناشطة فاطمة شبيلات أثناء وجودها في مركز تجاري في العاصمة عمّان، من دون إخطار مسبق، في أعقاب تداول مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر فيه أثناء مشاركتها في اعتصام للتضامن مع غزة حيث تشن قوات الاحتلال عدواناً منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بالقرب من السفارة الإسرائيلية في عمّان، في مارس/ آذار 2024. وقالت محاميتها إن موكلتها وُجهت إليها أول الأمر تهمة «التجمهر غير المشروع»، و«مقاومة أفراد الأمن»، و«تحقير موظف»، بموجب المواد 165 و185 و196 من قانون العقوبات. ووافق المدعي العام أول الأمر على الإفراج عنها بكفالة، ولكنه تراجع عن هذا القرار في ما بعد، قائلًا إن وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية رفعت دعوى منفصلة عليها بموجب المادتين 15 و17 من قانون الجرائم الإلكترونية. وأفرج عنها بكفالة على ذمة المحاكمة في 30 إبريل/ نيسان، ولا تزال على ذمة المحاكمة في كلتا القضيتين.

إضاءة

تسلّط وفاة ماثيو بيري (1969 - 2023) الضوء على تجاوزات أطباء المشاهير في هوليوود ومدى فعالية استخدام عقار الكيتامين في معالجة الاكتئاب

ماثيو بيري
وفاة تفتح الباب لنقاش أوسع

لوس انجليس ـ **العربي الجديد**

تسلّط وفاة نجم مسلسل «فريندز» ماثيو بيري والتوقيفات التي حصلت في إطارها الأسبوع الماضي الضوء على العلاقات السامة التي تربط بعض مشاهير هوليوود بالأطباء المسؤولين عن إدارة إدمانهم. وكان الممثل، الذي أدى دور «تشاندلر» في المسلسل، كشف عن معركته الطويلة مع إدمان المخدرات، والتي انتهت بوفاته بسبب جرعة زائدة من الكيتامين في حوض جاكوزي في دارته في أكتوبر/تشرين الأول 2023. هذه المادة المخدّرة التي يُحوَّر استخدامها أحياناً لأغراض التحفيز أو النشوة كان يأخذها الممثل تحت إشراف طبي كجزء من جلسات العلاج للاكتئاب. ولكن عندما رُفض طلبه بزيادة الجرعة، وقع الممثل في الإدمان في خريف عام 2023، وفق مكتب المدعي العام الفيدرالي، ولجأ إلى تجار وأطباء لا يلتزمون بالضوابط المعمول بها في هذا المجال. وقالت آن ميلغرام من وكالة مكافحة المخدرات الفيدرالية إن وفاة ماثيو بيري سببها طبيبان «متفلتان من أي ضوابط». ونددت بـ«استغلال» الممثل من جانب سلفادور بلاسينسيا ومارك تشافيز اللذين «انتهكا قسم» أبقراط، وهو نص يقسمه الأطباء قبل مزاولة المهنة.

فخ للطبيب والنجم

رغم طابعها الصادم، فإن هذه القضية ليست بالأمر الجديد، إذ سبق أن أدين طبيب مايكل جاكسون عام 2011 بالقتل غير العمد لأنه أعطى ملك البوب السابق جرعة مميتة من مخدر جراحي قوي. وقد توفي نجوم عديدون، أبرزهم إلفيس بريسلي ومارلين مونرو وبرنس، بعد تناول مواد مسموح بها قانوناً استحصلوا عليها من متخصصين في مجال الصحة. وقال هاري نيلسون، وهو محام من لوس أنجليس متخصص في الشؤون الصحية، لوكالة فرانس برس، إن «القواعد تُنتهك مع المشاهير، وهذا يؤدي باستمرار إلى مآسٍ... هذا جنون!». ويؤدي الطمع المادي دوراً كبيراً في هذا الوضع. وفي حالة ماثيو بيري، كان الطبيب بلاسينسيا يستحصل على مادة الكيتامين من زميله تشافيز، بحسب الادعاء. وكانت العبوات التي تبلغ قيمتها 12 دولاراً تباع للنجم بمبلغ يصل إلى ألفي دولار. كتب بلاسينسيا في سبتمبر/أيلول 2023، في رسالة نصية قصيرة اكتشفها التحقيق: «أتساءل كم سيدفع هذا الوغد». لكن الوضع يكون في بعض الأحيان أكثر حساسية، بحسب نيلسون الذي أشار إلى أن النجوم يحتاجون حقا إلى حماية خصوصيتهم، إذ إن ذهابهم إلى الطبيب للحصول على وصفة طبية، ثم إلى الصيدلية للحصول على الدواء أمر غير وارد في ظل ملاحقتهم من جانب المصورين بشكل يومي.

> استغل طبيبان إدمان الممثل من أجل تحقيق ثراء سريع

وقد ينجرف بعض الأطباء بعد ذلك في «سحر وإثارة» العلاقة مع مريض مشهور، والذي قد يكون متطلباً للغاية. وفي بعض الأحيان، ينغمس الأطباء في هذا المسار رغبة منهم في «الإبقاء على العلاقة الطبية» مع النجم المعني، حتى لو كان ذلك «يتعارض» مع حكمهم الطبي. ووصف نيلسون، الذي تدخّل في عشرات القضايا المماثلة المرتبطة بالنجوم، هذه العلاقة بأنها «فخ لكل من المريض المشهور والطبيب».

«مخدر للحفلات»

بفعل تسبب الكيتامين بالهلوسة والانفصال عن الواقع، كان شائعاً بين أوساط النخبة في كاليفورنيا باعتباره «مخدراً للحفلات» منذ أكثر من عشرين عاما. في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، «تولّى عدد قليل من الأطباء في لوس أنجليس تيسير هذه الحفلات، حيث كان الجميع يتلقى حقن الكيتامين في منزل أحد المشاهير، في مالبو، على الشاطئ»، وفق نيلسون. وحاولت نقابة الأطباء التصدّي لهذه الممارسات، وسحبت تراخيص الأطباء المتورطين في بعض هذه الحالات.

أما اليوم، فيُستخدم الكيتامين بشكل قانوني بشكل متزايد لعلاج الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة. وتضمّ كاليفورنيا عيادات خاصة تتقاضى مبالغ طائلة من عملاء مشهورين، بحسب المحامي. وكان تشافيز، مورد الكيتامين المتورط في قضية ماثيو بيري، يدير عيادة من هذا النوع في ما مضى. ولا يمكن من حيث المبدأ تناول هذه المادة القانونية إلا تحت إشراف طبيب، بسبب خطر الآثار الجانبية التي تشمل فقدان الوعي، ومشكلات في الجهاز التنفسي. وهذا لم يمنع بلاسينسيا من إعطاء قوارير الكيتامين مباشرة إلى المساعد الشخصي لماثيو بيري، وفقاً للتحقيق، حتى أنه ألقاه في الشارع في منتصف الليل لتبديل عبوات كيتامين في مقابل 6 آلاف دولار نقداً. وقال نيلسون إن «السماح لشخص ما بأخذ هذه المادة إلى منزله والاستحمام في الجاكوزي هو أمر إجرامي وغير مسؤول». وأضاف: «الأطباء الذين فعلوا ذلك شعروا بلا شك بأن بإمكانهم التصرف بهامش من الحرية، لأنهم كانوا يتعاملون مع شخص مشهور».

ما يجب أخذه بعين الاعتبار

قال العديد من الأطباء الذين يعالجون المرضى بالكيتامين إن المرضى الذين لديهم تاريخ من تعاطي المخدرات يطرحون أسئلة شائكة. وأشاروا إلى أنه في غياب المبادئ التوجيهية المقبولة على نطاق واسع، تُترك للمزودين مهمة وزن المخاطر والفوائد المترتبة على بدء علاج الكيتامين. وتحدث سانجاي مانيو، وهو طبيب نفسي في كلية بايلور للطب، لـ«نيويورك تايمز»، قائلاً: «لا أستطيع أن أقول إنه محظور تماماً لأن هناك بعض المرضى الذين قد يستفيدون بالفعل من تأثيرات مضادات الاكتئاب، ولكن يجب التفكير جدياً في الجوانب السلبية وما إذا كان تعاطي الكيتامين قد يؤدي إلى الانتكاس». وأوضح أطباء تحدثوا لـ«نيويورك تايمز»، أن الاعتبارات المهمة تشمل المدة التي ظل فيها المريض رصيناً ومستوى الدعم المتاح له.

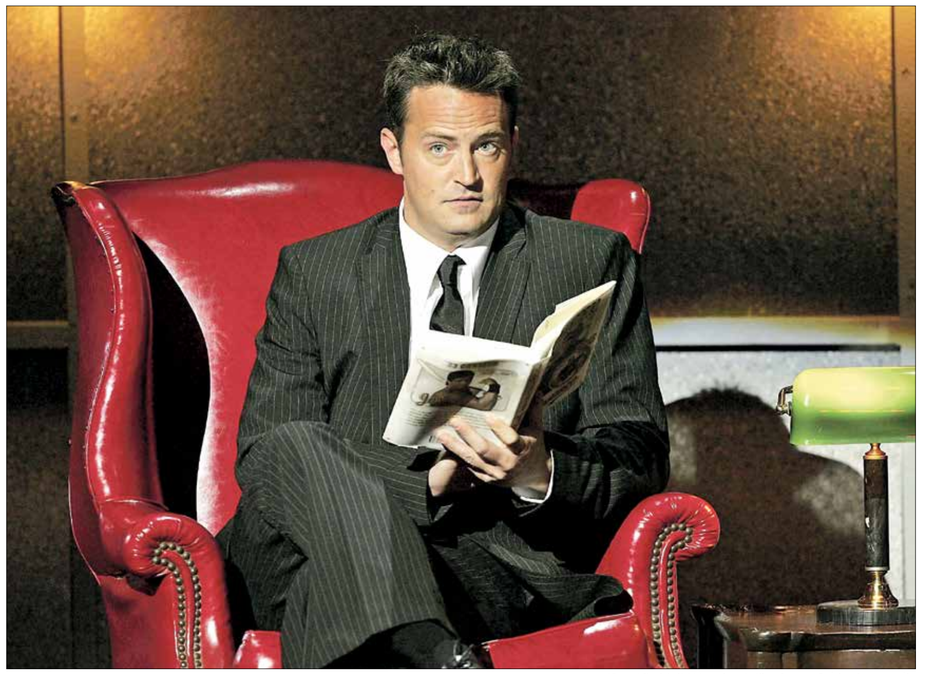

ماثيو بيري على خشبة مسرح كودالك، 13 يوليو 2005 (كيفن وينتر/ Getty)

65 جلسة و9 ملايين دولار

عانى الممثل لسنوات من إدمان مسكّنات الألم والكحول، ولجا مرات كثيرة الى مراكز لإعادة التأهيل. وفي مذكراته التي نشرت عام 2022، أقرّ بأنه خضع لـ65 جلسة إعادة تأهيل لتخلّص من إدمانه، وانفق اكثر من 9 ملايين دولار لهذا الغرض. كذلك، خضع للكثير من العمليات الجراحية المرتبطة بمشاكل الادمان، بينها عملية في القولون استمرت سبع ساعات عام 2018، حتى أنه ذهب الى حد القول: «كان يُفترض ان اكون ميتا».

متابعة

انطلاق معرض غيمزكوم

انطلق، أمس الثلاثاء، في مدينة كولونيا الألمانية معرض «غيمزكوم» (Gamescom) الذي يُعد الأكبر لألعاب الفيديو في العالم، في خضمّ ظروف صعبة يشهدها القطاع، يشهد عليها توقف بعض الأستوديوهات عن العمل، أو لجوء بعضها الآخر إلى صرف أعداد من موظفيها.

يفتح المهرجان الأكبر لألعاب الفيديو أبوابه للجمهور من الخميس إلى الأحد. وطوال أربعة أيام، سيلتقي المحترفون والهواة الذين يتنكرون أحياناً في زيّ شخصيتهم المفضلة، في قاعات المهرجان الضخمة، إذ لكل استوديو منصته ويتيح للزوار اختبار احدث منتجات. وبلغ عدد الزوار في نسخة 2023 نحو 320 ألفاً، ويأمل المنظمون في أن يعود هذا الرقم إلى ما كان عليه قبل كوفيد-19، أي نحو 370 ألفاً. ولكن، خلف الكواليس، لا تبدو الأستوديوهات مرتاحة. فموقع «غايم إندستري لايوفس» (Game Industry Layoffs) أحصى 11 ألف محترف في هذا القطاع صرفتهم شركاتهم في مختلف أنحاء العالم خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024، أي أن الرقم بلغ منذ الآن أكثر من عام 2023 بأكمله (نحو عشرة آلاف و500). أحدث مثال بارز أن شركة «بانجي» (Bungie) الأميركية لتصميم الألعاب ونشرها (مبتكرة لعبتي «هالو» و«ديستيني») التي اشترتها شركة «سوني» عام 2022 أعلنت في 31 يوليو/تموز الفائت الاستغناء عن 220 من موظفيها، أي ما نسبته 17% من قوتها العاملة «بسبب زيادة تكاليف التطوير والتغيرات في القطاع، وكذلك الظروف الاقتصادية». في فرنسا، أوقف استوديو «مي-كلو» في مدينة ليون خلال إبريل/نيسان الفائت أنشطته بعد عشر سنوات على عمله أنتج فيها ست ألعاب، تاركاً نحو ثلاثين موظفاً من دون عمل. وقال الفرنسي دافيد رابينو الذي يترأس الاستوديو المستقل «أومو لودنز» (Homo Ludens) في باريس لوكالة فرانس برس «أرى أن استوديوهات الهمتني باتت تتوقف عن العمل، وهذا يخيفني». ولاحظ هذا المشارك بانتظام في المعرض أن «الموازنات تراجعت» وأن الشركات الناشرة التي تموّل إنتاج الألعاب، أصبحت أكثر انتقائية. ورأى أنها «تسعى إلى تحمل مخاطر أقل فأقل»، ولذلك يجب على بعضهم تطوير ألعاب تنطوي على قدر أقل من المجازفة، وبالتالي من الابتكار».

ورأى المؤسس المشارك لموقع «ويرلوب» وأستاذ اقتصاديات ألعاب الفيديو في جامعة السوربون ستيفان رابينو أن الناشرين يتحملون وطأة تراجع الاستثمارات الخاصة. هذه الصناديق الاستثمارية التي نشطت في القطاع بعد مرحلة كوفيد-19، عندما كانت صناعة ألعاب الفيديو تشهد ازدهاراً، باتت تتجه إلى قطاعات أخرى واعدة أكثر، كالذكاء الاصطناعي. وعلى طريقة التأثير المتقالي، «يعكس الناشرون صعوبات التمويل هذه على الأستوديوهات»، بحسب ما أوضح الخبير الاقتصادي.

وقال المحلل في شركة «سيركانا» الأميركية مات بيسكاتيلا «من الواضح أنه كان عاماً مضطرباً». ويستنتج أن سوق أجهزة ألعاب الفيديو في وضع حساس «لأن أجهزة يلاي ستايشن 5 وإكس بوكس سيريز تجاوزت ذروة مبيعاتها» بينما تقترب «سويتش» التي أصدرتها «نينتندو» عام 2017، من نهاية تشغيله. وأشار أيضاً إلى أن الوزن الذي اكتسبته الألعاب التي توصف بـ«النقوب السوداء»، أي تلك العملاقة في القطاع، على غرار «فورتنايت» و«ماينكرافت» و«لبوغ أو ليجندز» و«روبلوكس» و«غراند ثيفت أوتو 5» («جي تي إيه») التي تستحوذ منذ سنوات على جزء كبير من وقت اللاعبين وأموالهم، على حساب الإصدارات الجديدة. وأشارت شركة «نيوزو» إلى أن الألعاب الصادرة قبل 2018 مثّلت عام 2023 نحو 61% من إجمالي الوقت الذي يمضيه المستخدمون في اللعب على أجهزة الكمبيوتر ووحدات التحكم (باستثناء الصين والهند).

(فرانس برس)

> يفتح المهرجان أبوابه للجمهور من الخميس إلى الأحد

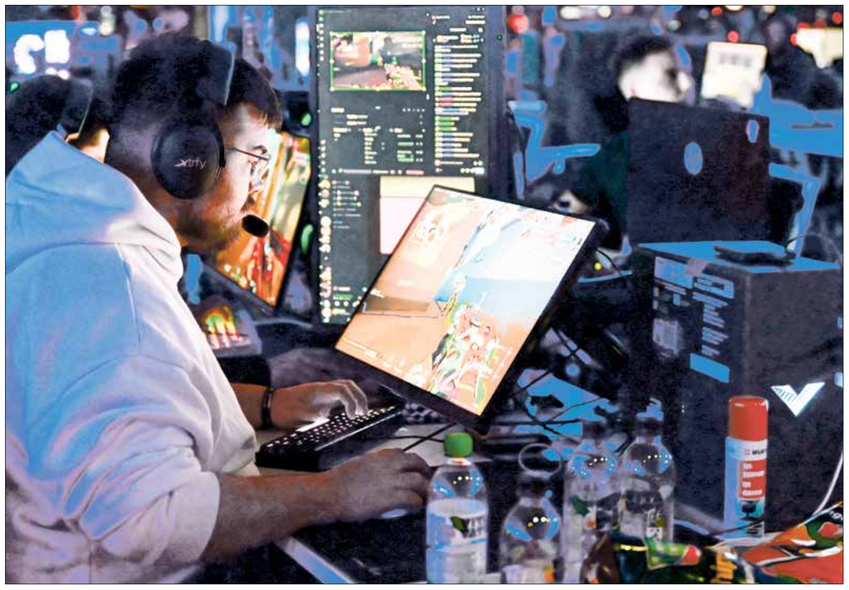

بلغ عدد الزوار في نسخة 2023 نحو 320 ألفا (إيان فاسنجر/ فرانس برس)

على الشبكة

«ويكيبيديا» وحرب التحرير: ما يحدث في غزّة إبادة جماعية

عمّار فراس

لطالما كانت صفحات ويكيبيديا الخاصة بالنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ساحة معركة شرسة، سواء في ما يخص التسميات أو الدقة التاريخيّة، أو بعض الأحداث المفصلية، لتشهد صفحات ويكيبيديا، حسب المصطلح المتداول، «حرب التحرير» أي Editing War. حرب تدور حول سردية «الصراع»، ومن يملك الحق بالتسميّة. آخر ساحات هذه «الحرب» هي صفحة ويكيبيديا الخاصة بـ«الإبادة الجماعية في غزة» باللغة الإنكليزيّة، التي اتفق مُحرّرو «ويكيبيديا» على أنها لم تعد «اتهامات بارتكاب إبادة جماعية»، بل إبادة مع حذف كلمة اتهامات، علماً أن محكمة العدل الدوليّة لم تقرّر وجود إبادة بعد، لكن يبدو أن بشاعة ماكينة قتل الاحتلال الإسرائيلي، وعدد الضحايا الذي يزداد يومياً، لم يعد يحتمل النقاش.

اعتمد من صوتوا لصالح كلمة «إبادة» على «الإجماع الأكاديمي» و«دراسات الهولوكوست»، حسب «المجلة البيهوديّة» التي لاحقت الموضوع، في حين أن بعض المنتقدين رأوا أن هذا الإجماع نفسه في الأكاديميّة مشبوه، كوننا الآن نواجه «تحويل الأكاديميات إلى مساحة للسردية الفلسطينيّة»، فضلاً عن «تحيز الأكاديميات ضد إسرائيل»، واعتماد «ويكيبيديا» معايير مزدوجة في وصف الصراع.

هذا التصويت وما نتج عنه من اعتماد كلمة «إبادة جماعية» ذو قيمة رمزيّة؛ إذ لم يساهم في إيقاف القتل، ولم يلعب دوراً في إدخال المساعدات إلى قطاع غزّة المحاصر، لكنه يكشف طبقات المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وسرديته، تلك التي وصلت باتهام الأكاديميا بعدم الحياد، بل وتبني السردية الفلسطينية، وكأن في ذلك تهمة. تحوي المقالة أكثر من 500 علامة مرجعية، وعشرات المقالات الأكاديميّة، لكن يبدو أن «كلها» منحازة. وهنا بالضبط تتضح بروباغندا الاحتلال الإسرائيلي؛ فكل ما لا يطابق ادّعاءاتها، إما «معاد للسامية» أو منحاز.

هذه الاتهامات بالضبط تعيدنا إلى استراتيجية إسرائيل الدفاعية القائمة على الـGaslighting، أي ليس فقط التشكيك بالمعلومات والوقائع، بل اتهام من يتبناها بأنه معطوب عقلياً وغير قادر على الإدراك. ويبدو أن هذا الاتهام يشمل الأكاديميا، و«ويكيبيديا»، ومحكمة العدل الدولية، والأطفال الذين شهدوا موت أهلهم في قطاع غزة. لا أحد يفهم إلا إسرائيل، وهذا ما أصبح مكشوفاً وواضحاً، خصوصاً في الاحتجاجات التي انتشرت في الجامعات الأميركيّة، فسياسة التكذيب لم تعد مجدية. لا يمكن إنكار الإشكاليات التي تحيط بلفظ إبادة جماعيّة، خصوصاً أنها «جريمة الجرائم» وأشدها فداحة في التاريخ، لكن ضرورة ترسيخ هذه اللفظ والبرهنة عليه بصورة واعية بعيدة عن العواطف جزء من المقاومة المستمرة، خصوصاً أمام سطوة الاحتلال الإسرائيلي في عالم التكنولوجيا والتحيز الواضح في وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات النشر للسردية الإسرائيلية، وحجب الكثير من الكلمات والمنشورات. لكن ما يخلق نوعاً من الأمل، أن هذه الصفحة، إن بقيت على حالها، ستبقى وثيقة للتاريخ، وتتربع على رأس صفحات محركات البحث عن الحديث عن الجرائم الإسرائيليّة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وسائر البلاد المحتلة.

> التهجم الإسرائيلي على المقالة يندرج تحت إبادة الذاكرة

اللافت في المقال المنشور أنه يميز بين أنواع الإبادة الجماعيّة، وبين الضحايا المباشرين (الذين قتلهم القصف الإسرائيلي) والضحايا غير المباشرين (كالجرحى والمصابين بالأمراض إثر الحصار ومن قتل نتيجة المجاعة ونقص المساعدات والمعدات والعقاقير الطبية) وغيرها من الحيثيات الخاصة بالجريمة وتعريفها القانوني، أي نحن لسنا أمام جهد اعتباطي قائم على العواطف، بل عمل يسعى إلى الدقة والإحاطة بجوانب الإبادة الجماعية واستمرارها في الزمن. ومحاربة إسرائيل هذه المقالة بالذات تندرج تحت إبادة الذاكرة، وحرمان الغزيين من سرد حكايتهم للتاريخ. وهذا ما فعله الاحتلال فعلاً في حرب الإبادة التي يشنّها ضد الشعب الفلسطيني؛ إذ عمد على قصف وتخريب وتدمير كل ما يتعلّق بذاكرة الغزيين.

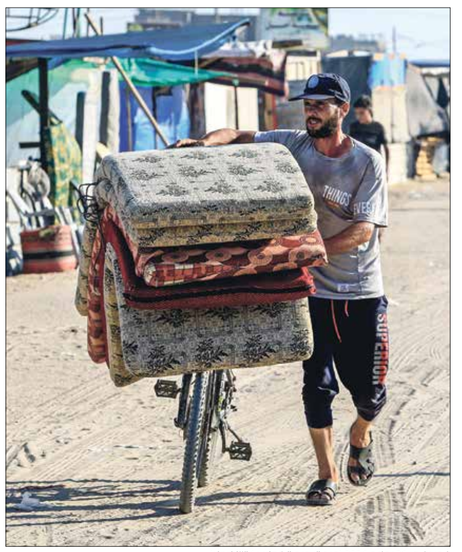

في رفح، 21 يونيو 2024 (عبد الرحيم الخطيب / الأناضول)

مشهد

وجوه قديمة تتكرّر في مسلسل جديد

يواجه عدد من المخرجين وشركات الإنتاج السورية اتهامات بالشللية، بسبب اعتمادها الوجوه القديمة في كل عمل درامي جديد

عدنان حمدان

بسبب انتقائها الأسماء نفسها في كل مرة، وهذا ما حدث في «ولاد بديعة» مثلاً، إذ تعاونت مجدداً مع أسماء تشاركها البطولة في كل مرة مثل نادين تحسين بيك، ونادين خوري، ومحمد حداقي. وبالتالي بات الجمهور يعرف أن أي عمل لشريتجي ستكون فيه أسماء محددة تتكرّر كل مرة.

ليست شريتجي الوحيدة في ذلك، بل غيرها من المخرجين أيضاً، ومنهم باسم السلكا، الذي كان يرافقه الفنان الشاب هافال حمدي في كل مرة، لدرجة أنه منحه دور البطولة المطلقة في مسلسل «ترانزيت» المؤلف من 45 حلقة. وربما الشللية هي التي دفعت السلكا لاختيار كاريس بشار في مسلسله الجديد الجاري التحضير له، «حبق»، لتقف فيه بشار أمام مهيار خضور، ليكون هذا التعاون الثاني بين السلكا وبشار بعد «العميد»، والثالث بين خضور والسلكا، وقد ضجت وسائل الإعلام والتواصل بعد حديث الفنانة سلاف فواخرجي عن استبعادها من مسلسل «حبق»، بعد أن كانت مرشحة للعب بطولته، فتضامن معها العديد من الفنانين، في حين التزمت بشار وشركة الكايتن المنتجة للعمل والسلكا الصمت المطبق.

> يواجه عدد من المخرجين وشركات الإنتاج السورية اتهامات بالشللية، بسبب اعتمادها الوجوه القديمة في كل عمل درامي جديد

بالفعل، تتبع شركات الإنتاج في سورية أسماء محددة في مجال الإخراج، تتعامل معها باستمرار. فعلى سبيل المثال، تلتزم شركة قبنض كل عام تقريباً بإنجاز عمل درامي من إخراج محمد زهير رجب. ورغم إخراج رجب الضعيف تقنياً وعدم استخدامه أي تفاصيل حديثة في عالم الإخراج، إلا أنه بقي الخيار الوحيد لقبنض، حتى إن العمل الجديد الذي تحضر له الشركة بعنوان «العهد» أصبح تعتمد على المخرج سامر البرقاوي في عملها السنوي الذي يقدمه مع الممثل تيم حسن، من دون التفكير في تغيير آلية وسير العمل والتجديد. كذلك، تعمد شركة إيغل فيلمز على التعاون المتواصل مع المخرج فيليب أسمر، لتكون له حصة الأسد من الأعمال التي أنتجتها الشركة، كما يسعى أسمر إلى التحضير لعمل جديد مع ماغي بو غصن في رمضان القادم أيضاً.

كل هذا ينبئ عن تكرار في أسماء معينة في كل عمل ولدى كل شركة، ما يدفع بعجلة الفنّ للرجوع إلى الوراء بدلاً من الاعتماد على أسماء جديدة ورؤى مختلفة.

اختار المخرج باسم السلكا الممثلة كاريس بشار في مسلسله الجديد (فيسبوك)